عبرية. كما تصدر سلطات الاحتلال كل عام قرارات تمنع مئات الكتب التي لها علاقة بالادب والتاريخ العربي، أو الثقافة الوطنية.

«ويتعرض المعلمون لاجراءات تصفية قمعية، وتنكر سلطات الاحتلال حقهم في تنظيم نقابي. وعندما طالبوا بتأسيس نقابة لهم رفض طلبهم واعتقلت قيادتهم.

«الفلسطينيون لا يملكون أي حق، حتى قراءة كتاب دون اذن اسرائيل. وحوالى ١٠٠٠ من المؤلفات الكلاسيكية التقليدية الفلسطينية تم منعها»(١٦).

وثمة في عموم الضفة الغربية تسعة مستشفيات حكومية فقط، تحتوي على ٩٧٣ سريراً، «ويفترض أن تؤدي خدماتها الى ٨٧٠١٠٠ مواطن هم مجموع سكان الضفة والقدس»(١٧).

والوضع القائم في مستشفى رفيديا، وهو أكبر المستشفيات العاملة في شمال الضفة الغربية، ويضم ١١٨ سريراً (حتى العام ١٩٨٥)، ويقدم خدماته الى اهالي مدينة نابلس والاغوار الذين يبلغ عددهم ١٣٧٣٠٠ مواطن، يصلح لأن يكون نموذجاً للاوضاع العامة التي تعاني منها المستشفيات الاخرى في الضفة الغربية وغزة.

## معطيات تدمير الاقتصاد الوطني

في موازاة خطط الاقتلاع والتهجير ومصادرة الاراضي والمياه، كانت تجري عملية تدمير أسس الاقتصاد الوطني بوتيرة متصاعدة. وقد تركزت على تدمير قوة العمل الزراعي وحجز ومحاصرة رأس المال لتهديم عناصر حياة ومقومات نمو القطاع الزراعي، ومحاصرة وتفكيك عناصر القطاع الصناعي، ومن ثم التحكم بمسار القسم المتبقي الذي يواصل العمل والحركة، من القطاعات الانتاجية. وكنتيجة لذلك، أجريت عملية ربط الاقتصاد الوطني بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي واحكام تبعيته، والاستمرار في خنقه.

لقد طبقت عملية محاصرة الطاقة البشرية في الريف والمدينة، في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وامكن التحكم في انتاجيتها وفي ميادين عملها، وكذلك في طبيعة وآفاق ذلك العمل، وبالتالي في نتائجه التي اريد منها أن تصب في طواحين الاقتصاد الاسرائيلي وفي خدمة مساره وتطوره.

واذا كانت القيادة الاسرائيلية استولت على ٥٢ بالمئة من الاراضي الزراعية، فان نسبة الـ ٤٨ بالمئة المتبقية، حتى العام ١٩٨٦، هي على جدول الاعمال والخطط اللاحقة. وتمهيداً للمصادرات التالية، ولوضع ما تبقى من الارض في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، طبقت اساليب محاصرة متعددة الشكل ضد الملاك والمزارعين، وحددت الانواع الزراعية التي يجب عليهم ان يزرعوها، بل وحتى كمياتها وسبل تصريفها وتسويقها. لقد تم فرض سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والادارية التي تقيد حركة الزراعة وتلغي اي امكانية لجعل المشاريع ذات مردود مناسب ويمكن من الاستمرار والنجاح. ومن الواضح أن هدف تلك الاجراءات هو اجبار من تبقى من الملاك والمزارعين والفلاحين على ايقاف المشاريع ومغادرة الارض، أو على الاقل تقليص الاعمال، وصرف عدد كبير من العمال الزراعيين، بالنسبة الى المزارع الكبيرة، وتصفية أعمال الملكيات المتوسطة، والتي لم يعد العمل فيها مربحاً، أو مناسباً لحياة طبيعية. وعلى ذلك بالضرورة، تتواصل الهجرة نحو القطاعات الانتاجية الاخرى: الخدمات والعمل المأجور في الضفة واسرائيل، بالنسبة الى عمال الزراعة؛ والانتقال نحو قطاعات الخدمات في المدن، بالنسبة الى ملاك الارض وأصحاب الاقطاعيات المتدهورة أو